ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

عدسة اقتصادية

العدد 7
19 أبريل 2026

© 2026 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك. دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

حسم الجدال حول المناطق الحرة المصرية من خلال تقييم الأداء والتعرف على أهم التحديات والمسارات المستقبلية العالمية

مقدمة:

كان الهدف الأساسي لإنشاء المناطق الحرة في مصر هو تحفيز النشاط الصناعي، وتعزيز أداء الصادرات، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تحصل الشركات العاملة في هذه المناطق على حزمة من الحوافز المالية ، أبرزها الإعفاء من ضرائب أرباح الشركات، فضلا عن تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد. إلا أن هناك شكوك متزايدة ظهرت في الآونة الأخيرة حول مدى جدوى، وكفاءة نظام المناطق الحرة، والقيمة المضافة التي يقدمها للاقتصاد الكلي. وتدور المناقشات في هذا الصدد حول تساؤلين رئيسيين هما:

1. هل نجحت المناطق الحرة في تحقيق أهدافها الأساسية من زيادة الصادرات وتوليد استثمارات مستدامة؟
2. هل تمثل الحوافز المالية الممنوحة لهذه المناطق استغلالا كفؤاً للموارد العامة، أم أنها تشكل عبئاً على الخزانة العامة دون عوائد ملموسة؟

وفي ظل عدم وجود تقييمات شاملة للأداء تأخذ في الحسبان مختلف آراء كافة الأطراف المعنية، ألقت هذه التساؤلات بظلال من الضبابية على الرؤية المستقبلية للمناطق الحرة.

ما قام به المركز المصري للدراسات الاقتصادية

في إطار السعي للإجابة على هذين التساؤلين، أجرى المركز المصري للدراسات الاقتصادية تقييماً مفصلا لأداء المناطق الحرة في مصر خلال العِقد الماضي؛ حيث قام بتحليل أداء 9 مناطق حرة عامة ونحو 218 منطقة حرة خاصة خلال الفترة المذكورة. وقد استند إطار هذا التقييم إلى مجموعة من الركائز الأساسية المتمثلة في:

- تقييم أداء المناطق الحرة عالميا
- مدى مساهمة المناطق الحرة المصرية في تعزيز الصادرات الوطنية.
- مدى مساهمة المناطق الحرة المصرية في رفع المحتوى التكنولوجي للصادرات.
- فعاليتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- قدرتها على إحداث آثار اقتصادية ممتدة (Spillover effects) لخدمة الاقتصاد المحلي.

كما أجرى المركز تقييماً شاملا للإطارين التشريعي والمؤسسي، بالإضافة إلى الأداء التشغيلي للمناطق الحرة. وتم كذلك إجراء تقييم منفصل لدراسة العلاقة بين السوق المحلي والمناطق الحرة في مختلف القطاعات الصناعية، وقياس مدى تأثير هذه المناطق على الإيرادات الحكومية. وقد أتاح هذا النهج رؤية شاملة حول كافة الجوانب والعناصر المرتبطة بمنظومة المناطق الحرة، من أجل عرض صورة موضوعية كاملة لها. وبالإضافة إلى تقييم أداء المناطق الحرة على المستوى العالمى، تم إجراء بحث مستفيض حول أحدث الاتجاهات العالمية في هذا المجال، بهدف وضع المسار المصري في ميزان المعايير الدولية، وتحديد الفجوة بين الإطار المحلي وأفضل الممارسات العالمية.

وقد اكتملت مرحلة التحليل، ويعمل المركز حالياً على إعداد تقرير شامل يتضمن النتائج التفصيلية لهذا التقييم، مشفوعةً برؤى جوهرية وتوصيات من شأنها توجيه مسار الإصلاحات المستقبلية.

أبرز نتائج التقييم

كشف التقييم أن المناطق الحرة في مصر حققت أداءً إيجابياً خلال العقد الماضي، حيث ساهمت في دفع عجلة النشاط الاقتصادي من خلال تنمية الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إلا أن استمرار اختلالات مؤسسية وتشريعية معينة يحول دون الاستغلال الأمثل لطاقات هذه المناطق. إذ تخلق هذه التحديات الهيكلية "مساحات رمادية" تفتح الباب أمام التقدير الشخصي لصانعي السياسات، وهو ما يؤدي بدوره إلى تباين في تطبيق القواعد وغياب الشفافية في آليات اتخاذ القرار. وتُعد معالجة هذه التحديات ضرورة حتمية لتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتحجيم السلطة التقديرية، ودرء أي شبهات للفساد.

وفي الوقت ذاته ألقى التقييم الضوء على تحول واضح في النهج العالمي تجاه حوافز الاستثمار، حيث تتجه الدول بشكل متزايد بعيداً عن الإعفاءات الضريبية الثابتة نحو أنظمة حوافز مرتبطة بشكل مباشر بمؤشرات

الأداء، إلى جانب تبني نماذج للمناطق الحرة المتخصصة قطاعياً، حيث يتم تصميم المناطق الحرة لتتخصص في صناعات أو أنشطة اقتصادية محددة.

تكلفة استمرار الوضع الراهن

يُعد الإبقاء على الوضع الراهن أحد العوامل الرئيسية في ترسيخ الانطباع السلبي حول المناطق الحرة المصرية، والذي نشأ في الأساس نتيجة ضعف الحوكمة والقصور الهيكلي. ولا تقتصر تداعيات ذلك على تراجع الأداء الكلي فحسب، بل تمتد لتشمل مخاطر تبني سياسات مضادة، قد تتمثل في فرض حزمة من القيود الإضافية غير المتوازنة أو حتى التوجه نحو تصفية هذه المنظومة على المدى القريب. ومن شأن مثل هذه السياسات تقويض الأهداف التنموية التي أُنشئت من أجلها المناطق الحرة، واتساع الفجوة الاستراتيجية بين الاتجاهات العالمية السائدة والمسار المتبع في مصر.

خارطة الطريق المقترحة (ما ينبغي القيام به)

لحسم هذا الجدل، وتأسيس منظومة مناطق حرة مستدامة وعالية الكفاءة تتوافق مع المعايير الدولية، يُقترح أن تعتمد مصر مجموعة من المبادئ الأساسية التي تركز على ما يلي:

- تُظهر تجربة المناطق الحرة في مصر أثرًا اقتصاديًا إيجابيًا وملموسًا، مما يجعلها أداة استراتيجية رئيسية ينبغي توظيفها بشكل فعال في تنفيذ سياسات التجارة والاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية.
- معالجة الاختلالات في البنية التشريعية والمؤسسية لضمان استدامة الأعمال، وتحفيز التوسع، مع سد منافذ التقدير الشخصي للسياسات، أو إساءة الاستغلال، أو الاعتماد المفرط على المبيعات المحلية
- الدور الأساسي للمناطق الحرة هو دفع عجلة الصادرات نحو الأسواق العالمية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وليس استهداف السوق المحلي. وينبغي ألا يُسمح بالبيع المحلي إلا في أضيق الحدود كإجراء لدعم دورات الأعمال الموسمية وضمان استمرارية النشاط التصديري. وعليه، يجب أن تخضع المبيعات المحلية لضوابط صارمة ترتبط بطبيعة النشاط وموسميته، على أن تتحدد النسبة المسموح بها وفق معايير واضحة وقابلة للقياس تخضع للمراجعة الدورية، مع توفير آليات ميسرة لخروج الشركات المتعثرة في التصدير للخارج.
- الإدراك أن خلق بيئة أعمال مواتية والحفاظ عليها هو المحرك الأساسي لجذب الاستثمارات، وهو عامل حاسم لنجاح المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة، في مصر وعلى المستوى العالمي.
- النظر إلى الحوافز الممنوحة للمناطق الحرة كأداة حيوية لجذب الاستثمار الأجنبي وتنمية الصادرات، وليس كعبء على الخزانة العامة. غير أنه يجب تقنين هذه الحوافز ضمن إطار هيكلي منضبط، يُحاكي نظام رد أعباء الصادرات ، بحيث ترتبط بمؤشرات الأداء الفعلي للشركات.

- هناك اختلاف جذري بين طبيعة الاستثمار في المناطق الحرة والاستثمار الداخلي ولا يجوز المقارنة بينهما غير في ظل رؤية متكاملة مدروسة للاستثمار في مصر ومؤشرات أداء تتناسب مع كل منهم.
- يجب أن تواكب مصر الاتجاهات العالمية في تطبيق المناطق الحرة من خلال تبني نماذج متخصصة قطاعيًا، بحيث يتم تصميم كل منطقة حرة لتتخصص في صناعات أو أنشطة اقتصادية محددة. ومن شأن هذا النهج أن يعزز الاستفادة القصوى من المناطق الحرة ويحقق أقصى المنافع الاقتصادية منها، وذلك من خلال رفع كفاءة التخصص، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز مساهمتها في تعزيز القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي.